منشور
استيراد رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٩

بالإشارة إلى :-

- قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ولائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥.
- قانون النقد رقم ٨٨/٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية .
- المادة ٩ ، ١٠ من اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨/١٩٧٥ والصادرة بالقرار الوزارى رقم ٧٧٠/٢٠٠٥ .
- منشور استيراد رقم (١٦) وتصدير (٩) لسنة ٢٠١٧ والمعلن به قرار وزير التجارة والصناعه رقم ٨٣٥/٢٠١٧ والتعليمات المعلنه تباعاً فى هذا الشأن والمنتهية بمنشور استيراد رقم ٢٦/٢٠١٩ .
- بناء على ماتم الاتفاق بالاجتماعات المنعقدة بين مسئولى البنك المركزى وممثلى مصلحة الجمارك وممثلين عن شركة تكنولوجيا تشغيل المنشأت المالية (E-finance) .
- وكتاب السيد/ محافظ البنك المركزى المصرى الموجه للسيد الدكتور/ وزير المالية المؤرخ فى ٢٨/١٠/٢٠١٩
- وحرصا من مصلحة الجمارك على تخفيض عدد المستندات المقدمة للافراج عن الرسائل الواردة .

يراعى الالتزام بالآتى :

- عدم المطالبة بتقديم نموذج (٤) الورقى فى حال قيام البنوك بطباعة الرقم المرجعى لهذا النموذج على الفاتورة التجارية المقدمة للجمارك وربطه بالبيان الجمركى من خلال هذا الرقم الكترونيا .
- عدم المطالبة بتقديم إيصال سداد المصاريف الادارية الورقى فى حالة تأكد الجمرك المختص من قيام البنك بتحصيل هذه المصاريف واخطار الجمرك بذلك الكترونيا .

يرجى الالتزام والتنفيذ بكل دقة....

ك/ كبير باحثين - مدير إدارة
البحوث الفنية ودعم القطاعات

﴿ عاصم صلاح الكاشف ﴾

ك/ مدير عام الإدارة العامة
للسياسات والإجراءات الجمركية

﴿ مها مصطفى سليم ﴾